حقيقيا في عرف المنطقيين قلت الخ في الحقيقي يقال عندهم بالحقيقة
على المعنى وبالعرض اي المجاز على اللفظ على ما مر جوابه في كتبهم والمراد
ههنا الدلالة بالوضع لا بالتبعية فتقليد غير صحيح قوله والتشكيك على ثلثة
وجوه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد بالاولوية قلت الشفا
ذكر الشيخ في برهان الشفا في فصل في مبادئ البرهان بهذه العبارة
يقال ان كذا اولى من كذا اذا كانا في طبيعة سواء لكن احدهما له الامر
في نفسه واولا وللاخر بعده وما ذكره في الكتاب يشتمل على دور ظاهر
قوله لانه استعلام ما في ضمير المخاطب لا لتنبيه قلت بل ينبه على
الاستعلام الذي في ضمير المستفهم قوله المعاني هو الصور الذ
هنية من حيث وضع بازائها الالفاظ قلت الظاهر ان المراد بالمعنى
ماله صلاحية الحضور في الذهن من غير ملاحظة كونه مدلول الحصول
لفظ اولا فان المعاني الخمسة المفردة يبحث عنها هنا من جهات
لا مدخل للوضع فيها اصلا فالاولى ان يراد بالمفهوم التي يتالف
منها الاقوال الشارحة والنوع والعرض العام بالتبعية قوله
فكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي قلت ان اخذ
من حيث انه هو متصور اي موجود في الذهن كان جزئيا لانه
متشخص بعوارض محله الجزئي وهو النفس المتصورة له بل يجب
ان ينظر في ذكر المتصور من حيث ذاته التي عرض لها انها متصورة
ولا تلاحظ معها بهذا العارض ولا غيره وكان في لفظ النفس
في قولهم نفس تصوره اشارة الى ذلك فان المتصور هو المتصور على ابو علي وابو نصر
ما نص عليه الشيخان فانه قال ذات المتصور وحقيقته لا من
حيث انه متصور او غيره قوله وقد وقع في بعض النسخ نفس
تصور معناه وهو سهو قلت المفهوم اعني الحاصل في العقل
له مشخصات عقلية ولوازم ولفظ يدل عليه وماهيته هي المراد
بمعناه فذكره ليعلم ان مقصود الكلية والجزئية ليس الا الماهية
من حيث هي دون باقي المذكورات فلا سهو قوله فانها يمتنع
ان تصدق على شيء من الاشياء قلت بل يجوز صدقها ويكون الصدق
عليه شيئا باعتبار التعبير عنه وباعتبار ذاته لا شيئا والكلام
عند تغاير الاعتبار قوله ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان
يكون صادقا عليها قلت الصدق لا يكون الا في العقل فان كلي
يصدق

بلغ

يصدق على شيء من افراده في الخارج وكل كلي يصدق على جميع افراده
في العقل فليس هذا الحكم مخصوصا ببعض الكليات دون بعض كما ذكره
فانه اراد بامتناع صدقه على بعض افراده في الخارج فيصح في كل الكليات وكذا
وان اراد في الذهن فغير صحيح فانه لا معنى لفرد الكلي الا الاخص منه
فيمكن حمل الكلي عليه فكيف يتصور امتناعه قوله فيكون الجزئي كليا
وكلية الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئي قلت ذكر في الكلي الاضافي
والجزئي الاضافي والكلام في تقسيم الحقيقي منهما بهما اذ
البحث الا فيهما فالاولى ان يقال الجزء لا يكون الا جزء كل والكل
لا يكون كلا الا لتركبه من جزء فكل منهما له نسبة الى صاحبه والنسبة
الى الكل كلي فالجزء كلي والنسبة الى الجزء جزئي فيكون الكل جزئيا
قوله وهي لا تنتقض بالجزئيات لان الجزئيات غير المطلوب مباينة
له ومن ثيابه الحصة ولهذا قالا يصلحان للتعريف كما يأتي قوله لا يبحث عنها
في العلوم لتغيرها قلت ليس كل الجزئيات متغيرة وانما المتغير هو الكائن
الفاسد منها واما الجزئيات المجردة ذاتا وفعلا فانها لا تتغير اصلا
ويبحث عنها في العلوم فصرح التغير ليس سبب القصر المنطقي بالبحث
على الكليات قوله فان المقول على كثيرين يغني عنه قلت المقول على كثيرين
اخص من الكلي فان الكلي ما لا يمنع من الشركة ولا يلزم من عدم المنع عدم
المنع من الشركة فالكلي كالجنس البعيد والمقول على كثيرين كالجنس
القريب فلا يغني القريب عن البعيد لان دلالته عليه ان كانا تضمنين تضمنية
وان كانا عرضيين التزامية والمطابقة اخص من التضمنية والالتزامية
لا تستعمل في جواب ما هو قوله الكلي الذي هو جزء الماهية مختص
قلت كيف يتصور كون الكلي جزء الجزئيات وهو محمول على جزئياته
بالمواطاة والجزء غير محمول على الكل لان الكل مركب من الاجزاء وغيره
والجزء غير مركب من نفسه ومن ذكر الغير فليس الكل جزوه فالمنا
فاة بين كون الشيء كليا وبين كونه جزئيا قوله القوم رتبوا الكليات
قلت الترتيب بين هذه الامور ليس بوضع القوم بل حاصل بطبائع
تلك الامور قوله بين الماهية والنوع الحقيقي اعم منه كان موجودا
قلت لم لا يكتفي في عموم الحقيقي في تمام الاول ولا حاجة الى ماهية
والاول ... والالتزام ... تمام المشتركات الحقيقية قلت اي برهان قام على الحاجة الى قوله
ذكر كليا فان جزئيه لا تكفي في اثبات المطلوب قوله لانه الفصل

بلغ

Copyright © ... University